في الحدث

▪ حازم مبيضين

الدستور فوق الجميع

أثار قرار محافظة صلاح الدين، التحول إلى إقليم إداري واقتصادي ضمن العراق الموحد، نزاعاً دستورياً وسياسياً بين العديد من القوى السياسية والحزبية، وبما يؤشر إلى ضبابية فهم مضمون وروح المادة ١١٦ من الدستور العراقي، والتي تنص على حق كل محافظة أو أكثر في تكوين إقليم، بناءً على طلب بالاستفتاء عليه، فقد اعتبره رئيس الوزراء طلباً بني على خلفية طائفية ولحماية البعثيين، لافتاً أن تلك المحافظة كانت معقلا للإرهاب، مع تأكيده أن مجلس الوزراء سيرفض إقامة الإقليم المطلوب، وهذا موقف سياسي بامتياز ولا علاقة له بالدستور، نصوصاً محددة، ومضموناً يعترف بفدرالية الدولة العراقية.

القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي، اعتبرت تصريحات المالكي تعبيراً عن عدم فهم للدستور والقانون، وأكدت أن مجلس الوزراء ملزم بحكم القانون وخلال ١٥ يوما بتحويله إلى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وتوفير القضايا اللوجستية لإجراء الاستفتاء عليه، وأن مجلس الوزراء لا يمتلك حق القبول أو الرفض، وأن الحديث عن إحالة الطلب إلى مجلس النواب خروج على النص الدستوري، لأن هذا المفهوم غير موجود في الدستور العراقي لا من قريب ولا من بعيد، وهذا أيضاً موقف سياسي بامتياز، يتعلق بالصراع بين دولة القانون والعراقية، ولا علاقة له بالدستور، ولا علاقة له أيضاً بحق محافظة صلاح الدين بالتحول إلى إقليم.

قرار المحافظة أيضاً سياسي بامتياز، لكونه اتخذ رداً على إجراءات وزارة التعليم العالي بفصل عدد من موظفي وأساتذة جامعة تكريت من العمل، تنفيذاً لقانون هيئة المساءلة والعدالة، وكذلك رداً على حملة الاعتقالات التي شهدتها المحافظة في الأيام العشرة الأخيرة من هذا الشهر، وشملت العشرات من ضباط الجيش العراقي السابق، وأعضاء بحزب البعث المنحل، وهو بحسب هذا الفهم قرار لا علاقة له بتنفيذ بنود الدستور، ويعتبره البعض خطوة متسرعة غير محسوبة العواقب يمكن أن تؤدي الى تعريض وحدة البلاد للخطر، ويخشون من أن هذه الخطوة ستفتح الباب لكثير من المحافظات المهمة للحذو حذوها، ويعتبرون أن محافظة صلاح الدين ضربت مثلا سيئا بتحديها كل الخطوط الحمراء التي تمس وحدة العراق وتجانس نسيجه الإجتماعي.

مفوضية الانتخابات وحدها التزمت بالنص الدستوري، حين أعلنت أن ما أعلنته المحافظة باعتبارها إقليما لا يعني أنها شكلت ذلك الإقليم، وإنما بدأت بالخطوة الأولى لتشكيله، وأكدت أن طلب المحافظة يجب أن يحال إلى مجلس الوزراء خلال ١٥ يوماً، ومن ثم إلى المفوضية لتنفيذه، وأن التصويت على تشكيل الإقليم يكون بحضور نصف الناخبين وبالأغلبية البسيطة، وهي هنا اتخذت الموقف الذي يجب أن يكون ملزماً للجميع، بغض النظر عن المواقف السياسية، لان الدستور ملزم لكل العراقيين، سواء كانوا راضين عنه أم غير ذلك، خصوصاً وأن في بنوده ما يتيح التعديل والإلغاء لبعض الفقرات وهو يحدد الخطوات اللازمة لذلك، وأن المادة الخاصة بإنشاء الأقاليم ما تزال محل نقاش، وهي لا تحظى برضا الجميع، وخصوصاً من يعتبرون إنشاء الأقاليم خطوة في طريق تقسيم العراق.

الدستور كما هو عند كل دول العالم، وكما يجب أن يكون في العراق، فوق جميع السياسات التي يجب أن تكون متوافقة معه، ولا تسعى للقفز على جدرانه، التي يجب أن تظل عالية وعصية على كل الاختراقات.

مجلس الامن الدولي (أرشيف)

اليونسكو: عضوية كاملة لـ"فلسطين" برغم التهديد الأميركي

□ **باريس**/CNN

منحت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" العضوية الكاملة لـ"دولة فلسطين" الاثنين، ليحقق الفلسطينيون بذلك أول انتصار في هيئات المنظمة الدولية ضمن سعيهم للحصول على اعتراف بدولتهم، وجاء التصويت لصالح العضوية بغالبية أصوات ١٠٧ دول، رغم التهديد الأمريكي بقطع التمويل.

وامتنعت ٥٢ دولة عن التصويت، في حين عارضت القرار ١٤ دولة، ليحصل بذلك الطلب الفلسطيني على الغالبية المطلوبة.

وبحسب وكالة الأنباء الفلسطينية فقد صوتت دول أوروبية غربية لصالح القرار بشكل غير متوقع، وهي: فرنسا، وإسبانيا، وبلجيكا، والنرويج، والنمسا، ولوكسمبرغ، وأيرلندا، وأيسلندا.

وسيكلف هذا القرار منظمة "اليونسكو" خسارة ٨٠ مليون دولار على شكل مساهمات نقدية كانت الولايات المتحدة قد هددت بوقفها في حال حصول الجانب الفلسطيني على العضوية الكاملة.

ولم تخل جلسة التصويت من لحظات ملفتة للنظر، بينها التصفيق عند تصويت بعض الدول لصالح القرار، ومن ثم تصاعد ضحكات الحضور لدى تصويت المندوب الإسرائيلي.

وتأتي ٢٢ في المئة من ميزانية "اليونسكو" من الولايات المتحدة، وقد وجهت اللجنة الفرعية في مجلس النواب الأمريكي لشؤون العمليات الخارجية إلى المنظمة رسالة الاثنين، قالت فيها إن "أي اعتراف بالدولة الفلسطينية لن يهدد جهود استكمال المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين فحسب، بل سيهدد استمرار التمويل الأمريكي للمنظمة."

كما أكدت كاي غرانجر، رئيسة اللجنة الفرعية، أنها ستطلب قطع التمويل عن "اليونسكو" بشكل كامل في حال موافقة أعضاء المنظمة على الطلب الفلسطيني،" كما لوحت باتخاذ ما وصفتها بـ"إجراءات إضافية" إذا تطلب الأمر ذلك.

وكانت السلطة الوطنية الفلسطينية قد أقدمت على خطوة تاريخية في سبتمبر/أيلول الماضي بطلب الحصول على العضوية الكاملة لدولة "فلسطين"، ليدخل مجلس الأمن بمناقشة تبدو "رمزية"، للطلب الذي تعهدت الولايات المتحدة مبكراً، بإجهاضه باستخدام حق النقض "الفيتو."

وأعلن عباس، في خطاب أمام الجمعية للأمم المتحدة آنذاك عن تقدمه بطلب للحصول على العضوية الكاملة لفلسطين بالمنظمة الأممية، في خطوة أثارت اعتراضاً واسعاً لدى الجانب الإسرائيلي، والذي وصفها بأنها تشمل التفافاً على اتفاق سلام يجب أن يتوصل إليه الجانبان أولاً من خلال مفاوضات مباشرة بينهما.

وفي وقت لاحق، وافق مجلس الأمن على تحويل طلب الاعتراف بدولة "فلسطين" إلى اللجنة المتخصصة بالمجلس لمراجعته، وفقاً للمادة ٥٩ من الإجراءات المتبعة في الأمم المتحدة.

البرلمان الإيراني يتّجه نحو مساءلة أحمدي نجاد حول خروق سياسية واقتصادية

□ **طهران / العربية نت**

بات الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد قاب قوسين أو أدنى من المساءلة أمام مجلس الشورى الإسلامي "البرلمان الإيراني" بعد أن أعد عدد كبير من نواب البرلمان حملة التواقيع اللازمة لذلك، و قدم النواب المؤيدون لطرح المساءلة يوم الأحد ٣٠ أكتوبر عريضة تحوي طلباً إلى هيئة رئاسة البرلمان لاستدعاء الرئيس إلى البرلمان لمساءلته بسبب ما يقول النواب "تجاهل أحمدي نجاد للقوانين والتشريعات".

وطبقاً لتقرير صدر عن وكالة الأنباء الرسمية عن البرلمان الإيراني، فإن "حسين سبحاني نيا" وهو أحد أعضاء هيئة رئاسة البرلمان الإيراني قال: "إن عريضة الاستجواب ستتم دراستها في هيئة رئاسة البرلمان حتى تأخذ مجراها القانوني".

ويضيف التقرير أيضاً: "إن النواب الذين قدموا طلب الاستجواب في جلسة علنية يوم الأحد وسادها الكثير من التوتر، تمكنوا من جمع التواقيع اللازمة والتي وصلت لثلاث وسبعين توقيعاً كنصاب قانوني من أجل تمكينهم من استدعاء الرئيس لمساءلته، وأن النائب الأصولي المنتقد للرئيس محمد رضا باهنر "قدم عريضة طلب الاستجواب هذه لرئاسة البرلمان".

وقالت وكالة "مهر" للأنباء من جهتها، إن هيئة رئاسة البرلمان ستتخذ قرارها بشأن إحالة الملف لواحدة من اللجان المتخصصة في البرلمان من أجل دراسة الطلب، وبعد ذلك ستبدي اللجنة رأيها حول الطلب، وستتم مناقشة الطلب في جلسة علنية في البرلمان".

وينص القانون على أن تقوم لجنة بدراسة الطلب و الاجتماع إلى النواب المطالبين بالمساءلة، إن لم يقتنع النواب برأي اللجنة، فعلى البرلمان استدعاء الرئيس خلال شهر من تاريخ اجتماع اللجنة.

إصرار على المساءلة وأشار النائب الأصولي "علي مطهري" والذي يتابع ملف طلب المساءلة – وهي ليست إلا مرحلة تمهد للاستجواب وعزل الرئيس في مرحلة لاحقة إن أراد خامنئي ذلك، إلى ما يتضمنه ذلك وقال: "إن الأسئلة التي سيتم طرحها على الرئيس ستكون حول التجاوزات التي ارتكبتها الحكومة أياً كانت الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية، والهدف من طرح طلب المساءلة هو إعادة الرئيس للمسار القانوني الذي لابد أن يسلكه".

وأضاف: "إن العريضة التي تم تقديمها لرئاسة البرلمان تتضمن أحد عشر سؤالا، ثلاثة منها تتعلق بالتجاوزات الاقتصادية وثلاثة حول تجاهل الحكومة لبعض القوانين وثلاثة أسئلة أخرى حول تجاوزات الحكومة في الشؤون السياسية، بالإضافة إلى سؤالين حول تجاوزات الحكومة في الأمور الثقافية".

وتقول بعض التقارير إن محور الأسئلة التي سيتم طرحها على الرئيس، ستكون حول امتناع الحكومة في عدم تخصيص أموال لمترو طهران، بالإضافة إلى عدم تقديم الحكومة وزيرا لشغل حقيبة وزارة الطاقة الجديدة و التي نشأت عبر دمج وزارتي النفط و الطاقة، كما أن النواب سيطرحون أسئلة حول تصرف الرئيس مع وزير الاستخبارات حيدر مصلحي وإضرابه وعدم مشاركته في اجتماعات الحكومة أحد عشر يوما بعد ما استخدم المرشد علي خامنئي الفيتو الحكومي في إعادته إلى منصبه الذي عزله أحمدي نجاد من هذا المنصب في أبريل/نيسان المنصرم".

وليست هذه هي المرة الأولى التي يقدم فيها نواب البرلمان عريضة لاستجواب أحمدي نجاد بل تم طرح عريضة مساءلة نجاد على البرلمان في شهر يوليو/تموز الماضي بعد أن وصل عدد النواب الموقعين على عريضة مساءلته لـ ١٠٠ نائب، إلا أن عددا من النواب تراجعوا عن قرارهم هذا ليصل عددهم الى أقل من النصاب القانوني وبهذا تم إلغاء الطلب.

فمطهري الذي قدم استقالته قبل ثلاثة أسابيع بسبب امتناع البرلمان من الإعلان عن استلامه العريضة قبل ثلاثة أسابيع والذي لم يبت البرلمان به حتى الآن، قال: "إن الخطوة التي اتخذتها رئاسة البرلمان اليوم باستلامها العريضة كانت إيجابية وسأنتظر حتى أرى إلى أي حد ستؤدي رئاسة البرلمان مهامها القانونية، وحينها سأقرر ما هي الخطوة التي سأتخذها حيال الاستقالة". وأضاف: "المرجو هو أن تسير الأمور في مسارها القانوني، وأن تجري مساءلة الرئيس طبقاً للقانون".

كما أبدى "أميدوار رضائي" عضو هيئة رئاسة البرلمان الإيراني أمله في أن استكمال المراحل القانونية لطلب مساءلة أحمدي نجاد سيؤدي الى تراجع النائب مطهري عن قرار الاستقالة.

مابين "الفرقان" وأحمدي نجاد

والجدير بالذكر أن علي مطهري هو نجل المفكر الراحل مرتضى مطهري الذي تم اغتياله في العام ١٩٨٠ من قبل منظمة "الفرقان" التي يقال إن أفكارها تلتقي مع أفكار أحمدي نجاد وتياره، وهو من أشد منتقدي سياسات أحمدي نجاد وكان قد صرح مطهري في هذا الخصوص من قبل: "يقال إن بعض أعضاء رئاسة البرلمان لا ينوون تلبية مطالب النواب في استجواب الرئيس، فعلينا كسر القاعدة التي تحرم على النواب مساءلة الرئيس بسبب ضغوط أو طلبات من مكتب الولي الفقيه". مشيرا إلى أن البرلمان ليس فرعا في مكتب المرشد علي خامنئي، ويجب أن يمارس صلاحياته في محاسبة السلطة التنفيذية بحرية. وكان خامنئي يرفض فكرة مساءلة البرلمان للرئيس لأنه يرى أن ذلك يخل بصورته هو ويهزها كثيرا أمام الرأي العام الإيراني على أساس أن خامنئي أيد أحمدي نجاد ضد الرئيسين السابقين هاشمي رفسنجاني ومحمد خاتمي، ودعمه بقوة على حساب زعماء الإصلاح والشارع الذي احتج على إعادة انتخاب أحمدي نجاد.

وتشير مصادر الى أن خامنئي لايزال مترددا في السماح للبرلمان بمساءلة أحمدي نجاد لكنه قد يذعن في ضوء التطورات الداخلية حيث الصراع يشتد قبل الانتخابات التشريعية المقررة في مارس/ آذار المقبل، وما تشهده المنطقة من تحولات تعزز دور المشاركة الشعبية، التي تشجع الإيرانيين أكثر من أي وقت مضى لمواجهة ديكتاتورية ولاية الفقيه.

وتقول مصادر إن خامنئي يريد من خلال أنصاره في البرلمان أيضاً "معاقبة" أحمدي نجاد على تلك الأيام التي اعتزل فيها الحكومة ومكث في منزله احتجاجا على قراره الإبقاء على مصلحي، وجر أذنه بالمساءلة قبل استجوابه وطرح كفاءته السياسية على البرلمان بإسقاطها وعزله في مرحلة لاحقة، وأن يتذكر دائماً أنه ليس إلا رئيس المرشد، اختاره خامنئي وهو قادر على عزله متى ما أراد.

وتربط الكثير من أوساط البرلمان الأصولية بين توقيت المساءلة إن تمت، والتحقيق في الاتهامات الأمريكية لإيران في شأن محاولة اغتيال السفير السعودي عادل الجبير في واشنطن، ذلك أن خامنئي معروف عنه أنه يريد دائماً مواجهة أي استحقاق خارجي بصورة واحدة بين الحكومة والبرلمان، وهو السبب الرئيس الذي دعاه الى إعلانه دعم أحمدي نجاد مجددا بعد النزاع معه حول وزير الاستخبارات حيدر مصلحي في أبريل في ظل تصاعد الاحتجاجات على حليفه السوري بشار الأسد.

البرلمان الايراني

الناتو أنهى حملته الجوية في ليبيا رسميا

□ **أتلانتا**/ CNN

بعد حملة جوية استمرت زهاء سبعة أشهر ساعدت في الإطاحة بالزعيم الليبي الراحل، معمر القذافي، من المقرر أن ينهي حلف شمال الأطلسي، الناتو، عملياته العسكرية في ليبيا رسمياً الاثنين.

وكان الأمين العام للحلف، أندرس راسموسن، قد أعلن الجمعة، أن قوات الحلف المشاركة في العمليات بليبيا بدأت في الحد من نشاطها، بعد مقتل القذافي والسيطرة على معاقله الأخيرة، متوقعاً أن تقوم الدول المشاركة في العملية بإعلان انتهائها رسمياً في ٣١ أكتوبر/تشرين الأول الجاري. وقال راسموسن: "لقد قمنا بما تعهدنا بفعله، وحان الوقت لكي يأخذ الشعب الليبي المبادرة بيديه."

ولفت راسموسن إلى أن قوات الحلف ستبقى على أهبة الاستعداد للتدخل من أجل حماية المدنيين حتى إعلان انتهاء العمليات، لكنه أكد الاستعداد لمساعدة ليبيا مستقبلاً في إصلاح مجالات الأمن والدفاع، إذا طلبت طرابلس ذلك.

من جانبها، قالت سوزان رايس، المندوب الأمريكي لدى الأمم المتحدة، في تصريح مشوب بالحذر إن مهمة الناتو وضعت ليبيا في مسار الحرية، مضيفة، خلال جلسة مجلس الأمن الدولي الخميس: "نحن قلقون للغاية، وفيما نمضي قدماً، فعلى السلطات بذل أقصى الجهود لتشكيل حكومة شاملة سريعاً تشمل كافة أطياف المجتمع الليبي، وتحترم حقوق الشعب بصرف النظر عن الجنس أو الدين."

وكان مجلس الأمن الدولي قد تبنى الخميس الماضي قراراً بإلغاء التفويض بالتدخل العسكري في ليبيا، ما ينهي مهمة حلف شمال الأطلسي فيها اعتباراً من ٣١ أكتوبر/تشرين الأول الجاري.

يشار إلى أن المجلس خول بقراره ١٩٧٣ في مارس/آذار الماضي، فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، وفوض الدول الأعضاء "اتخاذ ما يلزم من إجراءات لحماية المدنيين المعرضين لخطر الهجمات.. مع استثناء التدخل العسكري الأجنبي المباشر على الأرض الليبية."

وأصبح هذا القرار، الذي أيدته عشر دول وامتنعت خمس عن التصويت دون معارضة، أساساً لعمليات حلف الناتو في ليبيا، وتحديداً عمليات القصف الجوي التي نفذها الحلف. وبدأت العمليات العسكرية في منتصف مارس/آذار بعملية حملت اسم "فجر أوديسا"، بمشاركة قوات غربية وعربية، حيث شنت السفن الحربية والغواصات الأمريكية والبريطانية عمليات قصف صاروخية على ليبيا. وفي أواخر مارس/آذار، بدأ حلف شمال الأطلسي "الناتو" قيادة العمليات العسكرية ضد قوات القذافي، فيما أعلن وزير الدفاع الأمريكي آنذاك، روبرت غيتس، أن العملية تغير اسمها إلى "الحامي الموحد"، بدلاً من "فجر أوديسا".

وخلال اليوم الأول لتولي قيادة الناتو العمليات الجارية في ليبيا، جدد الحلفاء تعهداتهم بالعمل على تنفيذ القرار ١٩٧٣، الصادر عن مجلس الأمن الدولي، بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا، كما أكدوا عدم اعتزامهم تزويد "الثوار"، المناوئين لنظام القذافي، بالأسلحة.